



ما البيانات الشخصية

المحمية؟

كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

من ذلك:

- أرقام التواصل
- أرقام السجلات
- رقم الهوية
- الاسم والعناوين
- صور الفرد الثابتة أو المتحركة
- أرقام البطاقات الائتمانية
- أرقام الحسابات البنكية
- أرقام الرخص



يطبق نظام حماية البيانات الشخصية على:

أي عملية مُعالجة لبيانات شخصية تتعلق
بالأفراد تتم في المملكة بأي وسيلة كانت.

ما المقصود بالمعالجة؟

أي عملية تُجرى على البيانات الشخصية بأي
وسيلة كانت يدوية أو آلية، ومن ذلك:

● الفهرسة
والترتيب

● التنسيق
والتخزين

● التسجيل
والحفظ

● عمليات
الجمع

● النقل،
والنشر

● الاستعمال
والإفصاح

● الدمج
والاسترجاع

● التعديل
والتحديث

● الاتلاف

● الحجب
والمسح

● المشاركة في البيانات
أو الربط البيئي



ما حقوقي؟

(أنا صاحب البيانات الشخصية)

03

الحق في طلب تصحيح بياناتك:

المتوافرة لدى الجهة
أو إتمامها، أو تحديثها.

04

الحق في طلب إتلاف بياناتك:

مما انتهت الحاجة إليه
منها، وذلك دون إخلال بما
يقضي به النظام.

02

الحق في الوصول إلى بياناتك:

المتوافرة لدى الجهة،
ويشمل ذلك الاطلاع عليها،
والحصول على نسخة منها
بصيغة واضحة ومطابقة
لمضمون السجلات وبلا
مقابل مادي وذلك دون
إخلال بما يقضي به نظام
المعلومات الائتمانية فيما
يخص المقابل المالي،
ودون إخلال بهذا النظام.

01

الحق في العلم:

ويشمل ذلك إحاطته علماً
بالمسوغ النظامي أو
العملي المعتبر لجمع
بياناته الشخصية، والغرض
من ذلك، وألاً تعالج بياناته
لاحقاً بصورة تتنافى مع
الغرض من جمعها أو في
غير الأحوال المنصوص
عليها في النظام.



من يحق له

جمع بياناتي وما شروط ذلك؟

؟

لا يحق للجهة مُعالجة
البيانات **إلا لتحقيق الغرض**
الذي جُمعت من أجله

؟

لا يحق للجهة جمع
البيانات الشخصية **إلا من**
صاحبها **مباشرة**

ويستثنى من ذلك:

● إذا كانت جهة عامة
والجمع مطلوباً لأغراض
أمنية أو لتنفيذ نظام أو
لمتطلبات قضائية.

● إذا كانت البيانات
الشخصية متاحة
للعوم، أو من
مصدر متاح للعوم.

● إذا وافق صاحب البيانات
الشخصية على جمعها
من غير صاحبها،
واستخدامها لغرض آخر
غير الذي جمعت له

● إذا كانت البيانات لن تُسجل
أو تُحفظ في صيغة تجعل
من الممكن تحديد هوية
صاحبها ومعرفته بصورة
مباشرة أو غير مباشرة.

● إذا كان جمع البيانات أو
معالجتها ضرورياً
لحماية الصحة أو
السلامة العامة أو
حماية حياة فرد أو أفراد.

● إذا كان التقييد بهذا
الحظر قد يلحق ضرراً
بصاحب البيانات أو يؤثر
على مصالحه الحيوية



هل يحق لي الاطلاع على سياسة الخصوصية للجهة قبل جمع بياناتي؟

نعم، ويجب على الجهة أن تعتمد سياسة لخصوصية، وأن تجعلها متاحة لأصحابها ليطلعوا عليها قبل جمع بياناتهم.

وتشتمل سياسة الخصوصية على:

● كيفية
معالجتها

● طريقة جمعها
ووسيلة حفظها،

● مَحتوى البيانات
الشخصية
المطلوب جمعها

● تحديد الغرض
من جمعها

● كيفية ممارسة الحقوق
الواردة في السياسة.

● حقوق صاحبها فيما
يتعلق بها

● كيفية
إتلافها



ما العناصر التي يجب على الجهة إخباري بها قبل جمع بياناتي؟

العناصر الآتية:

● هوية من يجمع البيانات
وعنوان مرجعه عند
الاقضاء، ما لم يكن
جمعها لأغراض أمنية.

● أن البيانات لن تعالج
بصورة تتنافى مع
الغرض من جمعها.

● الغرض من جمع
بياناتي، وما إذا كان
إلزامياً أم اختيارياً.

● المسوغ النظامي
أو العملي المعتبر
لجمع بياناتي.

● حقوقي المنصوص عليها
في النظام، العناصر
الأخرى التي تحددها
اللوائح بحسب النشاط.

● الآثار والأخطار المحتملة
التي تترتب على عدم
إتمام إجراء جمع
البيانات الشخصية.

● الجهة أو الجهات التي سيجري
إفصاح البيانات الشخصية إليها،
وصفتها، وما إذا كانت البيانات
ستنقل أو سيفصح عنها أو
ستعالج خارج المملكة.

كتابة
وتصميم



@ARWA1ALJ

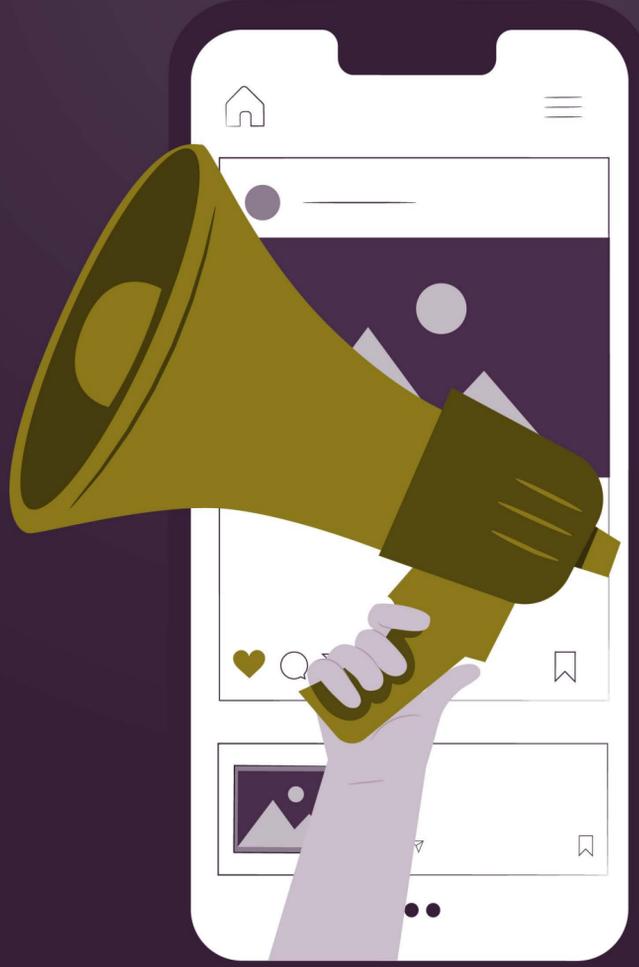


حقوقك بالمحافظة على خصوصية وحماية

بياناتك الصحية

تقييد إجراءات وعمليات معالجة البيانات الصحية إلى أقل قدر ممكن من الموظفين والعاملين لتقديم الخدمات الصحية أو توفير برامج التأمين الصحي.

قصر حق الاطلاع على البيانات الصحية - بما فيها الملفات الطبية - على أقل عدد ممكن من الموظفين أو العاملين وبالقدر اللازم فقط لتقديم الخدمات الصحية اللازمة.



لا يحق للجهات إرسال مواد دعائية أو توعوية

على وسائل الاتصال الشخصية
بما فيها البريد الإلكتروني

إلا في حال:

توفير مرسل المواد آلية واضحة تمكن
المتلقي المستهدف من إبداء رغبته في
التوقف عن إرسالها إليه عند رغبته في ذلك.

أخذ موافقة المتلقي
المستهدف على إرسال
هذه المواد إليه.

ويستثنى من ذلك:

المواد التوعوية التي ترسلها الجهات العامة، مثل النيابة العامة ووزارة الصحة وغيرها.



ما الجهة المختصة بالشكاوى الناشئة عن تطبيق النظام؟

02

ثم ينتقل الاختصاص إلى مكتب إدارة البيانات الوطنية.

01

هي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك لمدة سنتين.



يعاقب



بالإنذار
أو بغرامة لا تزيد على (5 ملايين) ريال

كل شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة خالفت أيًا من أحكام النظام أو اللوائح.



بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين)
وبغرامة لا تزيد على (3 ملايين) ريال
أو بإحدى هاتين العقوبتين

كل من أفصح عن بيانات حساسة أو نشرها مخالفًا أحكام النظام؛ إذا كان ذلك بقصد الإضرار بصاحب البيانات أو بقصد تحقيق منفعة شخصية.